

مادة ٧ - يكون للجهاز رئيس، يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ومدير عام ويلحق به عدد كاف من العاملين وفقا لتنظيم الإدارى الذى يصدر به قرار من وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية .

مادة ٨ - تدرج الاعتمادات اللازمة لهذا الجهاز فى فرع خاص ضمن موازنة الأمانة العامة للحكم المحلى .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدر براسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ (١٦ يونيو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٩٥ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة
المعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢؛

قرر:

مادة ١ - رد الجنسية المصرية إلى كل من:

(١) السيد / صلاح الدين محمد على جاهد .

(٢) السيد / جميل الياس نجار .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ما

مدر براسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ (١٦ يونيو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

مادة ٢ - ينشأ جهاز يسمى جهاز بناء وتعمية القرية المصرية يتبع وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية .

مادة ٣ - يتولى الجهاز العمل على تنفيذ السياسة العامة والبرامج التى تقرها اللجنة الوزارية للحكم المحلى فيما يتعلق ببناء وتعمية القرية المصرية بتسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلى والجهات المعنية بما يحقق التسكامل للمشروع، وله فى سبيل ذلك:

(١) اقتراح الخطة العامة للمشروع وعرضها على وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية لاعتمادها من اللجنة الوزارية للحكم المحلى .

(ب) العمل على تنفيذ الخطة طبقا للبرنامج الرسمى الذى أقرته اللجنة الوزارية للحكم المحلى .

(ج) متابعة خطوات تنفيذ المشروع وتقديم تقارير دورية لوزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية مع اقتراح الحلول الكفيلة بتذليل العقبات التى تترض تنفيذ المشروع .

(د) تقييم الإمكانيات المتاحة لدى وحدات الحكم المحلى وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية أو من ناحية الخبرات الفنية .

(هـ) إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والفنية مع الجهات المعنية والخبراء المختصين .

(و) إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتدريبية وغيرها من البرامج اللازمة لتنفيذ خطة إعادة بناء القرية .

مادة ٤ - للجهاز فى سبيل أداء مهمته أن ينشئ لجانا دائمة أو مؤقتة من بين العاملين فيه وغيرهم من ذوى الخبرة ويصدر بتشكيلها وتحديد مهمتها قرار من وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية .

مادة ٥ - للجهاز الاتصال بجميع أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى للحصول على البيانات والإحصائيات والتقارير المتوفرة لديها، وعلى هذه الجهات معاونة الجهاز فى القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لعمله .

مادة ٦ - على أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام والحكم المحلى كل فى مجال اختصاصه تنفيذ السياسة والخطة العامة التى تضعها اللجنة الوزارية للحكم المحلى ويقرها مجلس الوزراء وذلك فيما يخص بناء وتعمية القرية وترسل هذه الجهات تقارير دورية عن نشاطها فى هذا الخصوص لعرضها على اللجنة الوزارية للحكم المحلى .